السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر بداية الاحتلال (١٨٣٠ – ١٨٤٠)

صالح حيمر

أستاذ مساعد – قسم العلوم الإنسانية
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
جامعة الشيخ العربي– الجمهورية الجزائرية

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر بداية الاحتلال (١٨٣٠ – ١٨٤٠).- دورية كان التاريخية.- العدد الثاني والعشرون؛ ديسمبر ٢٠١٣. ص ١٢٣ – ١٣٣.

www.kanhistorique.org ISSN: 2090 - 0449

كان التاريخية: رقمية الموطن .. عربية الهوية .. عالمية الأداء

مُلَخّصْ

لقد مثّلت السياسة العقارية، محور السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، نظرًا لارتباط الأرض بمختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهذا المقال هو محاولة لتسليط الضوء على جوانب من السياسة العقارية الفرنسية خلال العشرية الأولى من الاحتلال، وقد تم تناول الموضوع في أربعة نقاط رئيسية وهي: (إنشاء قطاع أملاك الدولة والاستيلاء على أملاك السلطة التركية - محاربة الأملاك الوقفية - انتشار حمى المضاربات العقارية وتورط الإدارة في لعبة التشريع - فرنسا تضع الأرض الجزائرية في خدمة الاستيطان الأوروبي).

مُقَدِّمَةْ

إذا كانت كل عملية توسعية ترتكز على العنف في أشكاله الثلاثة: (الحرب والقانون والاقتصاد)، فإن الاستعمار الفرنسي للجزائر، قد كان نموذجًا لظاهرة الاستعمار الاستيطاني الأوروبي الحديث، من حيث استخدامه لهذه الآليات الثلاث. فمنذ الأيام الأولى للاحتلال لجأت الإدارة الاستعمارية إلى استخدام القوة العسكرية لفرض هيمنتها على البلاد وقمع كل حركات المقاومة، مقترفة في ذلك مختلف عمليات التقتيل والهدم وانتهاك الحرمات، لتنتقل بعدها إلى عمليات السلب والنهب، حيث عملت على تجريد الجزائريين من أغلى ما يملكون، وهي الأرض، لتتبع ذلك بترسانة من القوانين والتشريعات، التي تهدف إلى تقنين عمليات الاغتصاب، لتعمل في الأخير على تسهيل انتقال الأرض من أيدي الجزائريين إلى المستوطنين الأوروبيين الوافدين، مستجيبة في ذلك لمتطلبات الرأسمالية الأوروبية، ولما كانت أطماع هذه الأخيرة لا تتوقف عند مجرد تحويل الجزائر إلى سوق جديدة أمام السلع الأوروبية، وإنما تحويلها إلى مستعمرة استيطانية كذلك، ولما كان نجاح عملية الاستيطان يتوقف على مدى قدرة الإدارة الاستعمارية على توفير حاجيات المستوطنين من الأراضي، فقد أصبحت قضية الأرض تشكل النقطة المحورية في السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر. لذلك نحاول تتبع السياسة الفرنسية تجاه الملكية العقارية في الجزائر خلال العشرية الأولى من الاحتلال، وهذا قصد الوقوف على أهم الأساليب التي اتبعتها الإدارة الاستعمارية بهدف تجريد الجزائريين من أراضيهم، والتي من شأنها أن تزيد في توضيح أهداف السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، وذلك من خلال النقاط التالية:

أولاً: إنشاء قطاع أملاك الدولة والاستيلاء على أملاك السلطة التركية

منذ احتلالها للجزائر انتهجت فرنسا سياسة استعمارية بغيضة متعددة الجوانب، كانت تهدف في النهاية إلى استعباد الشعب الجزائري، ونهب خيراته، ومحو مقوماته الشخصية والحضارية. فمنذ الأيام الأولى للاحتلال، انكشفت النوايا العدوانية للإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، من خلال الاعتداءات الإجرامية

دورية إلكترونية .مُحكّمة .ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

على أرواح الجزائريين وممتلكاتهم وديانتهم وهذا خلافًا لما جاء في معاهدة الاستسلام الموقعة في ٥ جويلية ١٨٣٠، بين الدّاي حسين ودي بورمون قائد الحملة الفرنسية على الجزائر، والتي جاء فيها: "تبقى ممارسة الديانة المحمدية حرة، ولن يُنال من حرية السكان من جميع الطبقات، ولا من ديانتهم وممتلكاتهم وتجارتهم وصناعتهم... إن القائد العام يتعهد بشرفه على احترام ذلك".[١]

فما كاد يمر شهران على سقوط مدينة الجزائر بيد الجيش الفرنسي حتى أصدرت الإدارة الاستعمارية أول قرار يثبت بأنها قد ضربت ببنود معاهدة الاستسلام عرض الحائط فيما يخص احترام أملاك الأهالي، وهو القرار الصادر في ٨ سبتمبر ١٨٣٠، الذي تضمن إعلان سلطة الاحتلال عن إنشاء قطاع أملاك الدولة، تحت تسمية الدُّومين، وضم الأراضي التي كانت بيد السلطة التركية إلى هذا القطاع.

جاءت المادة الأولى من قرار ٨ سبتمبر ١٨٣٠ لتحدد أملاك الدَومين، وقد تم حصرها فيما يلي: "كل المنازل، المخازن، الدكاكين والحدائق، والأراضي والمؤسسات المختلفة التي كانت سابقًا تحت سلطة الدّاي والبايات والأتراك الذين غادروا الجزائر، أو التي تُسير لحسابهم، أو المخصصة لمكّة والمدينة، تحت أي عقد كان ستؤول إلى الدُّومين العام، وستُسيَّر لفائدته".[٢] من خلال مضمون هذه المادة يمكننا أن نكتشف أدبيات السياسة الاستعمارية الفرنسية في هذا المجال، والقائمة على فكرة خاطئة، وهي أن الأرض في الدولة الإسلامية تعود في النهاية إلى البايلك، وبالتالي فالأرض الجزائرية، التي كانت بيد السلطة التركية، يجب أن تنتقل إلى يد الإدارة الفرنسية باعتبارها وريثة النظام التركي. لذلك فالإدارة الفرنسية، ترى في مصادرة الأملاك التي كانت بيد السلطة التركية عملاً مشروعًا، وهذا ما صرح به أحد أعضاء لجان الاستيطان، بود (Baude) حين قال: "بعد احتلالنا للجزائر إذن نكون قد قمنا باحتلال بلد حيث لا يوجد فيه في الحقيقة سوى الأملاك الوطنية المتاحة، والحكومة الفرنسية، والحال هكذا، وضعت يدها على كل الحقوق وكل السلطات التي كان يتمتع بها الأتراك".[٣]

وقد تضمن قرار (٨) سبتمبر ١٨٣٠ مجموعة من الإجراءات التطبيقية منها المادة الثانية، التي نصت على أن كل الأشخاص من مختلف الأمم، سواء كانوا مالكين أو مستأجرين للأملاك المذكورة سابقًا هم ملزمون، وفي أجل أقصاه ثلاثة أيام ابتداءً من تاريخ إعلان هذا القرار بتقديم تصريح يتضمن طبيعة ووضعية ومساحة الأملاك التي ينتفعون بها أو يُسيرونها، وكذا كشف للمداخيل أو الكراء، بالإضافة إلى تاريخ آخر دفع.[٤] وأن هذا التصريح سيُدَون في دفاتر مفتوحة لهذا الغرض على مستوى مصالح البلدية (المادة الثالثة).[٥]

أما المادة الرابعة، فقد تضمنت تهديدات حادة بشأن ضرورية التصريح بالأملاك المذكورة، حيث جاء فيها: "كل شخص خاضع لهذا التصريح، ولم يُدل به في المهلة المحددة ستُفرَض عليه غرامة لا تقل عن قيمة مداخيل هذا العقار أو كرائه لمدة سنة كاملة، وسيكون مُرغمًا على دفع هذه الغرامة بواسطة عقوبات صارمة جدًا.[٦]

وهنا نتساءل هل كان في استطاعة الجزائري أن يُدلي بالتصريح المطلوب منه وفي الوقت المحدد لذلك؟ يمكن القول بأن ذلك كان أمرًا مستحيلاً، خاصةً إذا أخذنا بعين الاعتبار بأن وسائل الإعلام المتوفرة في ذلك الوقت لم تكن لتسمح بتطبيق هذا الإجراء في فرنسا نفسها فما بالك في الجزائر، حيث تطرح عدة عراقيل تحول دون وصول هذا التهديد للجزائري في الوقت المناسب، منها مشكلة اللغة من جهة، ومحدودية المجالس البلدية من جهة ثانية، ورفض المجتمع الجزائري لكل ما هو فرنسي باعتبار أن الفرنسي هو شخص كافر، دخيل على البلاد، وجبت مقاومته وطرده منها من جهة ثالثة.

إذا أخذنا بعين الاعتبار كل هذه المعطيات، تبين لنا بأن هذا القرار هو إجراء تعسفي، لا يعدو عن كونه مجرد خديعة ابتكرتها الإدارة الفرنسية بهدف سلب أملاك الجزائريين وتوزيعها على المستوطنين، وهذا ما يؤكده الجنرال بيرتزين،[٧] الذي صرح قائلاً: "لقد أقترح عليّ أن أرغم السكان على مغادرة البلاد لكي يتم الاستيلاء على منازلهم وثرواتهم".[٨]

بدخول القوات الفرنسية إلى مدينة الجزائر، تم طرد الموظفين الأتراك، ولم يتم فعل أي شيء فيما يخص الاحتفاظ بالدفاتر والأرشيف الخاص بالإدارة التركية،[٩] لذلك وجدت الإدارة الاستعمارية صعوبة في التعرف على الأملاك التي كانت بيد السلطة التركية، فلجأت إلى بعض الجزائريين قصد الحصول على بعض المعلومات بشأن العقارات التي لم يُصرَح بها، وذلك بإغرائهم بالأموال، حيث نصت المادة الخامسة[١٠] من القرار المذكور على أن: "كل شخص يُدلي للحكومة الفرنسية بتواجد عقار غير مصرح به، له الحق في نصف قيمة الغرامة التي يتعرض لها الشخص الذي امتنع عن التصريح". أما حصيلة هذه الغرامات فتُدفع إلى خزينة المقتصد العام للجيش الفرنسي.

كانت أكثر المناطق تضررًا من هذا القرار هي المدن التي سقطت في يد الاحتلال مبكرًا، مثل الجزائر، والمتيجة، وعنابة، ووهران، وقسنطينة.[١١] ولما كانت أملاك البايلك قليلة، لا تفي بحاجيات الاستيطان فإن الإدارة الاستعمارية قد عملت على الاستيلاء على الأملاك الوقفية أيضًا.

ثانيًا: محاربة الأملاك الوقفية

تميزت الجزائر خلال أواخر العهد العثماني بكثرة الأوقاف وتعدد مؤسساتها وتنوع أدوارها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث أصبحت تشكل موردًا اقتصاديًا، وأداة فعالة في تنمية العلاقات الاجتماعية، ومُقومًا هامًا من مقومات الحياة العلمية والثقافية للمجتمع الجزائري. ولما كانت الإدارة الاستعمارية تدرك أهمية هذه الأوقاف بالنسبة للجزائريين، فقد عملت جاهدة على محاربتها، منذ

دورية إلكترونية .مُحكّمة .ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

الوهلة الأولى للاحتلال، حيث صارت ترى فيها إحدى العقبات الكئود التي تحول دون نجاح الاستعمار الفرنسي في الجزائر.

ونظرًا لميزة الحصانة والمناعة التي تتمتع بها الأملاك الوقفية، والتي تجعل منها أملاكًا خارج نطاق المعاملات العقارية، فقد عملت السلطات الاستعمارية على تجريدها من هذه الحصانة، التي عبر عنها أحد الكتاب الفرنسيين بأنها: "تشكل أحد العوائق التي تحول دون الإصلاحات الكبرى القادرة لوحدها على تحويل الإقليم الذي تم احتلاله بواسطة أسلحتنا إلى مستعمرة حقيقية".[١٢]

كانت الإدارة الاستعمارية تهدف من خلال محاربة الأوقاف إلى تحقيق هدفين: الأول اقتصادي يتمثل في نزع الحصانة عن الأملاك الوقفية وبالتالي إدخالها في نطاق التعامل التجاري، مما يسمح للمستوطنين الأوربيين بامتلاكها. والثاني سياسي، حيث كانت ترى في وجود مركز قوة يملك أموالاً كثيرة ويتمتع بنفوذ قوي، من شأنه أن يشكل خطرًا على السلطة الفرنسية في الجزائر.[١٣] إذا أخذنا بعين الاعتبار بأن الجمعيات الدينية المختلفة التي كانت تتغذى من الأوقاف هي التي كانت وراء معظم حركات المقاومة المسلحة التي خاضها الجزائريون ضد الوجود الفرنسي خلال بداية الاحتلال، لأمكننا القول بأن هذا التخوف من جانب الإدارة الاستعمارية فيما يخص النقطة الثانية قد كان في محله.

تمثلت الخطوة الأولى التي اتخذتها الإدارة الفرنسية بشأن الأوقاف في قرار (٨) سبتمبر ١٨٣٠، الذي تضمن كما رأينا مصادرة أملاك موظفي الإدارة التركية السابقة، بالإضافة إلى أوقاف مكة والمدينة، فكانت أول ضربة توجه للإرث الثقافي وأول ثلمه تفتح في الهيكل الاجتماعي للجزائريين.[١٤] لقد لقي قرار ضم الأملاك الوقفية التابع لمكة والمدينة إلى مديرية أملاك الدومين استنكارًا واحتجاجًا من طرف أعيان مدينة الجزائر وعلمائها وفقهائها، وكان في طليعتهم المفتي ابن العنابي،[١٥] وابن الكبابطي، وحمدان خوجة، وبوضربة، الذين أوضحوا للإدارة الاستعمارية بأن أملاك مكة والمدينة ليست ملكًا للأتراك، وإنما هي جزائرية، من مصادر مختلفة، وأن وكلاءها في الغالب هم جزائريون أيضًا من مدن مختلفة.

رغم هذه الاحتجاجات، إلا أن الجنرال كلوزيل قد أتبع هذا القرار بقرار آخر بتاريخ (٧) ديسمبر ١٨٣٠، وهو عبارة عن قرار مكمل ومدعم للقرار السابق، حيث جاء فيه: "كل المنازل والمتاجر والدكاكين والبساتين، والأراضي والمحلات والمؤسسات المختلفة، والتي كانت مداخيلها موجهة بأي عقد كان إلى مكة والمدينة والمساجد أو أي جهات خاصة أخرى، ستُسير وستُؤجر مستقبلاً من طرف إدارة الأملاك العمومية، التي سوف تقبض المداخيل ثم تقدم تقريرها إلى الجهات المختصة".[١٦] ويتضح من خلال هذه المادة بأن يد الإدارة الاستعمارية قد امتدت هذه المرة إلى المساجد، وهذا ما يُعد اعتداءً صارخًا على ما جاء في البند الخامس من معاهدة الاستسلام، وقد ذكر ميشال هابار بأن هذا القرار قد كان ضربة للدين والثقافة الإسلامية، لانعكاس آثاره على الحياة الدينية.[١٧]

وقد تضمن هذا القرار عدة إجراءات منها: أن كل الأشخاص من مختلف الأمم، سواء مالكين أو مستأجرين للعقارات المذكورة في المادة الأولى هم مُجبَرون، في مدة أقصاها ثلاثة أيام ابتداء من تاريخ نشر هذا القرار أمام مدير الأملاك العمومية على التصريح على سجلات مفتوحة لهذا الغرض، بطبيعة وحالة هذه الأملاك التي يستغلونها، سواء بالكراء أو بغيره، وكذا مجموع المداخيل والكراء، بالإضافة إلى تاريخ آخر دفع (المادة الثالثة).[١٨]

أما المادة الرابعة من هذا القرار، فقد ألزمت القائمين على إدارة الأوقاف من مفتين، وقضاة، وعلماء وغيرهم من المكلفين بتسيير هذه الأملاك بتسليم مختلف الوثائق المتعلقة بها من كُتب، ودفاتر، وسجلات، ووثائق إلى مدير أملاك الدولة مرفقة بالقائمة الاسمية للأشخاص المكترين ومبالغ الإيجارات السنوية، وذلك في نفس الآجال المحددة. وفي نفس الوقت هم مُلزَمون (بموجب المادة الخامسة) بتقديم تقرير لمدير الأملاك العمومية يتضمن النفقات التي تتطلبها صيانة وخدمة المساجد والأعمال الخيرية ومصاريف أخرى مخصصة للإعانات التي تُقدَم بواسطة مداخيل الأملاك المعنية، كما يتم الدفع كل شهر مسبقًا، وهذا ابتداء من أول جانفي القادم.[١٩] وبهذا تم وضع الأوقاف تحت مراقبة المدير العام لمصلحة الأملاك العامة، حتى وإن أُبقي على الوُكلاء الجزائريين المشرفين على هذه الأملاك، إلا أنهم أصبحوا ملزمين بتسليم مداخيلها للسيد جيراردان، الذي عُين لإدارة الأملاك الوقفية على مستوى مصلحة أملاك الدولة.

أما المادة السادسة من القرار، فقد نصت على أن كل شخص معني بالتصريح بموجب المادة الثالثة، ولم يُدل به في الوقت المحدد سيتعرض لغرامة لا تقل عن قيمة مداخيل هذا العقار أو كرائه لمدة سنة كاملة، تُدفع هذه الغرامة لفائدة المستشفى، كما يمكن أن يتعرض هذا الشخص إلى عقوبة جسدية.[٢٠] وبالمقابل نصت المادة السابعة على أن كل شخص يُدلي للحكومة الفرنسية بوجود عقار غير مصرح به، له الحق في نصف قيمة الغرامة التي يتعرض لها الشخص الممتنع عن التصريح.[٢١]

أما فيما يتعلق بتطبيق القرارين السابقين، فيمكن القول بأن الإدارة الاستعمارية قد وجدت صعوبة في ذلك، مردها إلى احتجاجات السكان من جهة، ولكون القرارين يفتقدان إلى خطة مدروسة من جهة ثانية، بالإضافة إلى التغيير الذي حدث في الإدارة العسكرية. ولعل هذا ما دفع بالجنرال كلوزيل إلى التراجع عن بعض الإجراءات منها المادة الخاصة بالاستيلاء على أوقاف مكة والمدينة.[٢٢] وقد تم تطبيق قرار (٧ ديسمبر ١٨٣٠) بصفة كلية في كل من وهران وعنابة، ولم يتم ذلك إلا بصفة جزئية في مدينة الجزائر، وحُجة الإدارة الاستعمارية في ذلك أن البند الخامس من اتفاقية (٥ جويلية ١٨٣٠) يخص مدينة الجزائر فقط، أما غيرها من المدن فهي ليست معنية بذلك. وقد تم حجز الأملاك الوقفية بمدينة الجزائر وتسليمها لعدة جهات منها:

دورية إلكترونية .مُحكّمة .ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

- أوقاف العيون: تم تسليمها إلى مهندسين فرنسيين.
- أوقاف الطرق: تم تسليمها لمصلحة الجسور والطرق بحجة قلة الكفاءة والقدرة لدى المكلفين بهذا العمل.[٢٣]
- أوقاف الجيش الإنكشاري: تمت مصادرتها بحجة أنها أملاك تركية، ولأن بقاءها في يد الجيش قد تساعد على الثورة ضد فرنسا.

لاشك بأن هذين القرارين قد ترتبت عنهما آثار سلبية على وضعية الأوقاف من جهة، وعلى الحياة الدينية للمجتمع الجزائري من جهة أخرى، فقد أصبحت مصلحة أملاك الدولة تتصرف في ألفي وقف موزعة على مائتي مؤسسة ومصلحة خيرية.[٢٤] وقد تصرفت الإدارة الاستعمارية في هذه الأملاك العقارية لفائدة المصالح الاستعمارية، فقد ذكرت بعض المصادر بأن الكاردينال الفرنسي المسيحي في الجزائر قد كان يحصل على ثلاثين ألف فرنك سنويًا من مداخيل هذه الأوقاف.[٢٥]

استمرت الإدارة الاستعمارية في محاصرة الأوقاف، ففي شهر أكتوبر سنة ١٨٣١، تم تكليف المفتش المالي فوجرو بمراقبة الوُكلاء المسلمين، وهذا بأمر من وزير المالية البارون لويس، وذلك بدعوى أن هؤلاء الوكلاء يفتقدون للنزاهة، حيث قاموا بتحويل جزء من مداخيل الأوقاف التي يشرفون عليها إلى مصالحهم الخاصة.[٢٦]

وبحكم طبيعة الأملاك الوقفية من حيث أنها أملاك غير قابلة للتبادل التجاري، فإن السلطات الفرنسية قد رأت في ذلك عائقًا يحول دون انتقال الملكية من أيدي الجزائريين إلى الأوربيين الوافدين، وبالتالي عرقلة تقدم الاستعمار الفرنسي في الجزائر. وبهدف تحرير الأملاك الوقفية من هذه الحصانة، وجعلها في متناول الاستيطان، وجهت الإدارة الاستعمارية في أوائل سنة ١٨٣٣ مذكرة (استبيان) لوكيل أوقاف مكة والمدينة تتضمن واحدًا وخمسين سؤالاً، تدور حول تاريخ هذه الأوقاف ووضعيتها وشروط التصرف فيها، غير أن إجابة الوكيل كانت في غير ما تريده السلطات الفرنسية، لذلك قامت بتوجيه نفس الأسئلة إلى مفتش الجزائر الذي جاء في رده بأن ملكية الأراضي الموقوفة تبقى بيد صاحب الوقف، وورثته وبالتالي لا يجوز التصرف في هذه الأملاك من الناحية الشرعية.[٢٧]

لذلك لجأت الإدارة الاستعمارية إلى التحايُل على الشرع الإسلامي، حيث قامت بتأجير هذه الأملاك للأوربيين بعقود طويلة المدى، تمتد إلى تسعة وتسعين سنة، لكن سرعان ما كانت تتنازل عن هذه الأملاك لمستأجريها بعد سنة أو سنتين فقط، مما يعني أن عملية التأجير هذه لم تكن سوى مجرد خدعة. أما المؤسسات الدينية التي كانت تُمول من الأوقاف، وفي مقدمتها المساجد والزوايا والأضرحة، فقد آلت إلى حالة من التدهور والاندثار، حيث طالتها يد الإدارة الاستعمارية، وذلك بتهديم الكثير منها تحت طائلة المصلحة العامة أو بحجة أنها قديمة تشكل خطرًا على الأمن العام، أما تلك التي نجت من الهدم فقد تم تحويل نشاطاتها، حيث وضعت في خدمة المصالح الاستعمارية، العسكرية منها والمدنية.

رغم قداسة المساجد وحرمتها لدى المجتمع الجزائري المسلم، ورغم تعهد الطرف الفرنسي في معاهدة الاستسلام (٥ جويلية ١٨٣٠) باحترام حرية السكان وديانتهم وممتلكاتهم، إلا أن الإدارة الاستعمارية سرعان ما كشفت عن نواياها العدوانية، حيث اعتبرت ما جاء في المعاهدة المذكورة مجرد لعبة حرب،[٢٨] وراحت تمارس سياسة استعمارية مجردة من كل القيم الإنسانية. إن المصير المؤسف الذي آلت إليه المساجد على يد من كانوا يدعون نشر الحضارة وسط المجتمعات المتخلفة، والمثبت في الكثير من الكتب الفرنسية[٢٩] خير دليل على ذلك.

ولما كان المقام لا يسمح لنا باستعراض الوضعية التي آلت إليها المساجد، سنكتفي بذكر بعض الأمثلة من باب الاستدلال فقط. لقد كان جامع السيدة وسط مدينة الجزائر، أول جامع يقع تحت معاول الهدم،[٣٠] وهذا بدعوى إقامة ساحة عمومية وسط مدينة الجزائر، وهي ساحة الشهداء حاليًا. وقد عرفت العديد من المساجد نفس مصير جامع السيدة، فحسب بعض المصادر، فإن عدد المساجد التي تم تهديمها خلال الفترة بين (١٨٣٠ – ١٨٣٢) قد بلغ ٦٦ مسجدًا.[٣١]

أما المساجد التي تم تحويلها إلى أغراض استعمارية مختلفة، فنذكر منها على سبيل المثال، تلك التي تم تحويلها إلى ثكنات عسكرية كجامع عبدي باشا، وجامع سيدي عمار التنسي، وجامع صباط الحوت، هذا الأخير الذي تحول إلى ثكنة سنة ١٨٣٨، بعدما حُول إلى مخزن للحبوب سنة[٣٢] ١٨٣٠، وغيرها كثير. وهناك مساجد حولت إلى مصالح مختلفة، نذكر منها جامع كتشاوة الذي حُول إلى كاتدرالية الجزائر سنة ١٨٣٢، وجامع سيدي الرحبي الذي أُعطي للصيدلية المركزية سنة ١٨٣٣، ثم هُدم، وجامع القشاش الذي حُول إلى مستشفى،[٣٣] والقائمة طويلة. للتذكير فإن هذا الهدم الذي مس المساجد، لم تنج منه المدارس الملحقة بها طبعًا، بالإضافة إلى الزوايا التي عرفت بدورها نفس المصير. وهنا يمكن تصور الآثار السلبية التي ستخلفها هذه الممارسات على الحياة الدينية والعلمية للمجتمع الجزائري.

لم تكن مدينة الجزائر وحدها التي تعرضت لعمليات هدم المؤسسات الدينية، بل أن بقية المدن الجزائرية كانت هي أيضًا عرضة لهذه الأعمال، فمساجد مدينة بجاية مثلاً لم تسلم من التخريب، حيث هدم جامع سيدي الموهوب، بالإضافة إلى عدة زوايا منها زاوية سيدي الخضر، وزاوية سيدي عبد الهادي وزاوية سيدي المليح،[٣٤] كما حُولت مساجد أخرى عن أغراضها مثل الجامع الكبير، ونفس الشيء حصل في قسنطينة، فقد تم تهديم عدة جوامع منها جامع سيدي فرج، وجامع سيدي الفرجاني، وجامع سيدي مسلم وغيرها كثير، فيما تم تحويل مساجد أخرى إلى ثكنات مثل جامع سيدي راشد، وجامع سيدي بوناب، وجامع سيدي

دورية إلكترونية .مُحكّمة .ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

البيازري وغيرها.[٣٥] وهنا لابد من التذكير بأن جميع الأملاك الموقوفة على هذه المؤسسات الدينية قد تم تحويلها لفائدة إدارة أملاك الدولة.

تواصل صدور القرارات الاستعمارية المتعلقة بالأوقاف خلال هذه الفترة، حيث صدر مرسوم (٣١ أكتوبر ١٨٣٨)، الذي جعل تسيير البنايات الدينية الإسلامية تحت مراقبة وتسيير الإدارة المالية، وبذلك أطلق يد السلطة الفرنسية للتصرف في الأوقاف حسب هواها. ثم تلاه المنشور الملكي المؤرخ في (٢١ أوت ١٨٣٩)،[٣٦] الذي نص على ضرورة تطبيق القرارات السابقة، وخاصة قرار (٧ ديسمبر ١٨٣٠). هذه أهم المحطات التي عرفتها السياسة الفرنسية تجاه الأوقاف خلال الفترة المدروسة، وسنلاحظ بأن هذه السياسة ستستمر في الفترات اللاحقة.

ثالثا: انتشار حمى الضاربات العقارية وتورط الإدارة في لعبة التشريع

منذ الأيام الأولى للاحتلال عرفت الساحة العقارية في الجزائر ظاهرة غير مسبوقة، تمثلت في انتشار حُمى المُضارَبات العقارية، فقد هطلت على مدينة الجزائر وضواحيها موجة من المُضاربين من جنسيات مختلفة ومن فئات مختلفة أيضًا، تدفعهم روح المغامرة، ويجمعهم هدف واحد، هو تحقيق الثراء في أسرع وقت وبأقل جهد ممكن، وذلك من خلال شراء الأراضي من الجزائريين بأبخس الأثمان، ثم إعادة بيعها بأعلى فائدة ممكنة.

لقد دأبت الكتابات الفرنسية على إرجاع أسباب هذه الظاهرة إلى كون الجزائريين كانوا مقتنعين بفكرة مفادها أن الاحتلال الفرنسي للبلاد، ما هو إلا مجرد عملية غزو عابرة، وأن الفرنسيين سيتم طردهم منها، لذلك كانوا يبيعون وهم يعتقدون بأنهم سيسترجعون عقاراتهم بعد خروج الغزاة من بلدهم. لذلك فإن الجزائريين كانوا مستعدين لبيع منازلهم وحدائقهم وأحواشهم، بل كانوا مستعدين لبيع إفريقيا بأكملها.[٣٧]

لكن الدارس لتاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، دراسة موضوعية متأنية بعيدة عن المناورات والمغالطات المكشوفة، سيهتدي بسهولة إلى الاستنتاج بأن التفسير السابق فيه مُجافاة للحقائق التاريخية، وذلك لعدة أسباب منها: أن الأرض بالنسبة للجزائريين لا تمثل مجرد مورد اقتصادي فحسب، بل كان لها أكثر من رمز، "فهي من جانب آخر تُمثل الهوية وعنوان وجود دائم للمتمسكين بها"،[٣٨] وبالتالي ليس من المنطقي - والحال هكذا- أن يتخلى الجزائري عن أرضه بهذه السهولة، وهذا مهما كانت المغريات. ثم أن العديد من الدراسات تتفق على أن المعاملات العقارية بين السكان الجزائريين كانت نادرة جدًا قبل الاحتلال الفرنسي[٣٩] فما الذي تغير إذن؟ **في تقديرنا فإن الإجابة عن هذا التساؤل من شأنها أن تقربنا من التفسير المنطقي للظاهرة المعالجة.**

لقد أحدث الاحتلال الفرنسي هزة عنيفة وسط المجتمع الجزائري، فما كادت تسقط مدينة الجزائر في يد قوات الاحتلال، حتى راحت هذه الأخيرة ترتكب أبشع صور العُدوان، من إزهاق للأرواح واعتداء على الحُرمات وسلب للممتلكات، ولسنا بحاجة هنا لإثبات هذه الممارسات المشينة، فهناك ما يثبتها في الوثائق الفرنسية نفسها، نذكر منها ما جاء في تقرير اللجنة الإفريقية،[٤٠] الذي قدمته للحكومة بتاريخ (١٠ مارس ١٨٣٤): "...قد اغتصبنا ممتلكات الأحباس، وحجزنا ممتلكات سكان كنا أخذنا العهد على أنفسنا بأننا نحترمها. اغتصبنا ممتلكات شخصية بدون أي تعويض، بل سولت لنا أنفسنا أكثر من ذلك فأرغمنا أرباب الأملاك التي انتزعناها منهم نزعا أن يؤدوا بأنفسهم مصاريف هدم منازلهم وحتى مصاريف هدم مسجد من مساجدهم".[٤١]

من خلال ما سبق يمكن القول؛ بأن الجزائري في الحقيقة لم يتخل عن أرضه، ولم تكن له رغبة في بيعها، وإنما مثل هذه الممارسات العدوانية من جانب قوات الاحتلال الفرنسي هي التي أرغمته على هجرة أرضه إرغامًا، هروبًا بنفسه من البطش الذي صار يتعرض له. ولكن إذا كان هذا حال الطرف الأول في العملية، يعني البائع، فكيف هو حال المشتري الأوروبي ؟ لقد قدم لنا المؤرخ شارل أندري جوليان وصفًا دقيقًا لوضعية هؤلاء المشترين حيث قال: "بعد دخول الجيش الفرنسي أكبت السفن الآتية من مرسيليا وإسبانيا وإيطاليا جماهير غفيرة من الأوروبيين لا ذمة لهم ولا ضمير، مجبولين على الشجاعة والمغامرة ... مولعين بحب الدراهم والدنانير، فانتشروا كالبلاء المستطير، متكالبين على بيع العقارات وشرائها، وشاطرهم في تهافتهم على الأرباح حتى بعض الأشخاص المحترمين، متكالبين تكالب الجياع على القصاع، يبيعون ويشترون خطفًا ونهبًا، سرقًا وسلبًا، لا دين لهم إلا الأرباح الباهظة، لا يهمهم كيف أتت ومن أين أتت".[٤٢]

من خلال هذا النص يمكن استخلاص بعض الملاحظات بشأن هؤلاء المضاربين، منها: أنهم أناس مغامرون لا ذمة لهم ولا ضمير، وأن هدفهم الأساسي هو جمع الأموال بشتى الطرق المشروعة وغير المشروعة، و أنهم لم يكونوا يهتمون بالوضعية القانونية والشرعية للعقارات التي يريدون شراءها، كما أنهم ليسو كلهم من الفئات الاجتماعية الدنيا بل منهم بعض الأشخاص المحترمين، وفيما يخص النقطة الأخيرة يمكن الإشارة إلى أن الماريشال كلوزيل[٤٣] نفسه كان ضمن هؤلاء، حيث اشترى أملاك الآغا الواقعة على أبواب الجزائر، ونفس الشيء بالنسبة للجنرال أوزر في عنابة.[٤٤] أما بلانكي (Blanqui) فقد وصف هؤلاء المضاربين بـ "الصعاليك والرعاع، الذين أرادوا شراء إفريقيا بالجملة ليقوموا ببيعها بالتقسيط".[٤٥]

ولا شك بأن حالة الفوضى التي عرفتها الجزائر بعد الاحتلال، وانشغال السلطات الاستعمارية بقمع المقاومة عن طريق القتل والتهديم والمصادرات، دون الاهتمام بالجوانب القانونية، ومنها النظام العقاري، قد ساهم بدوره في انتشار حمى المضاربات بهذه الصورة، ولعل هذا ما لاحظه أحد الكتاب الفرنسيين عندما قال: "يجب أن نقولها بأن الحكومة الفرنسية كانت تفتقر للحكمة

دورية إلكترونية .مُحكّمة .ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

والحذر، حين سمحت في بداية الاحتلال بالمعاملات العقارية بين الأهالي والأوروبيين".[٤٦] ومهما يكن من أمر بشأن أسباب هذه المضاربات، فإنه يبدو في تقديرنا، أنه لا مانع من القول بأن هذه الأسباب مجتمعة، قد ساهمت وبدرجات مختلفة في انتشار هذه المعاملات العقارية المريبة.

أما عن أنواع الأراضي التي مستها هذه المعاملات العقارية، فقد كانت من مختلف الأنواع الموجودة في الجزائر، بما فيها تلك التي لم تكن قابلة للبيع، وقد ذكرت بعض المصادر بأن معظم هذه الأراضي كانت مشاعية،[٤٧] فقد تجد أربعة أو خمسة أشخاص يحوزون على نفس الأرض باسم الشركاء في الميراث، والشخص الواحد يبيع ملكه عدة مرات كلما عرض عليه سعر أفضل. كما بيعت أراضي الأوقاف، وهي أراضي غير قابلة للحيازة حسب القانون الإسلامي، بالإضافة إلى أراضي البايلك. وهناك مَنْ ذهب إلى القول بأن الجزائريين كانوا يبيعون حتى الأراضي التي ليست ملكًا لهم مثل الأراضي التي كانت ملكًا للنساء والأطفال الصغار والغائبين.[٤٨]

أما عن تقدير مساحات الأراضي التي كان يتم بيعها، فتذكر معظم المصادر الفرنسية بأن الجزائريين كانوا يبالغون كثيرًا في ذلك، حيث ذكر بوديكور (Baudicour) بأنه إذا كانت المساحة تحرث بزوج أو زوجين من الثيران يقولون عشرة، وإذا كانت مساحة الحوش تقدر بمئات الهكتارات يقولون آلاف الهكتارات.[٤٩] وهناك مَنْ ذهب إلى القول بأن الجزائريين كانوا يبيعون حتى تلك الأراضي التي لم تكن لها حدود ثابتة ولا مساحات معلومة، بل أن هناك مَنْ قام ببيع عقارات لم تكن موجودة أصلاً.[٥٠] وبناء على هذه الصورة خلص أحد الكتاب الفرنسيين إلى الاستنتاج بأنه إذا كانت كل تلك المعاملات العقارية صحيحة، كان يجب مضاعفة مساحة المتيجة إلى عشر مرات، من أجل إرضاء كل عقود البيع التي تمت.[٥١]

لكن يبدو أن هناك مسألة مهمة تجاهلتها الكتابات الفرنسية والمتعلقة بوحدات قياس المساحة التي كان يستعملها الجزائريون في هذه الفترة، فكل الدراسات الفرنسية التي تطرقت لقضية التزوير في مساحات العقارات المبيعة، والتي أشرنا إليها في هذه الدراسة، لم تتطرق قط إلى النقطة المتعلقة بوحدات قياس المساحة، واكتفت بتوجيه التهمة للجزائريين بأنهم كانوا يعمدون إلى التضليل والتزوير والغش، وهي تهمة في تقديرنا لا تستند على أي دليل.

أما عن صيغة بيع العقارات في هذه الفترة، فتذكر المصادر أن أغلب المعاملات العقارية كانت تتم وفق صيغة البيع مقابل إيراد مدى الحياة[٥٢] (Rente Perpétuelle) ويمكن إرجاع سبب قلة المعاملات العارية مقابل النقود في هذه الفترة إلى كون الكثير من الأوروبيين الوافدين إلى الجزائر لم يكونوا يملكون رؤوس أموال كافية لشراء الأراضي، بالإضافة إلى مستلزمات الحياة والإقامة في الجزائر. ولكن الذي كان يشجعهم على الهجرة إلى الجزائر هي تلك التسهيلات والإعانات المالية التي كانت تقدمها السلطات للمستوطنين الأوائل.

وقد تم بيع العقارات في هذه الفترة بأسعار منخفضة تمامًا عن قيمتها الحقيقية، ولا شك بأن هذا الانخفاض هو الذي كان وراء تهافت المضاربين على الجزائر، بغية استغلال الفرصة وشراء العقارات ثم إعادة بيعها بحثًا عن الثراء. و من جهة أخرى؛ فإن انخفاض أسعار الأراضي، هو الذي دفع المضاربين الأوروبيين إلى شرائها، دون التحقق مما إذا كانت الأرض المَبيعة قابلة للبيع، ومما إذا كان البائعون الأهالي مؤهلين لبيعها أيضًا. فقد ذكرت بعض المصادر، بأنه تم شراء عشرة آلاف، عشرون ألف هكتار من الأراضي دون رؤيتها مطلقًا، وأن حدائق البليدة والقُليعة قد بيعت قبل أن تطأ أقدام الجيش الفرنسي أرض هتين المدينتين.[٥٣]

لقد حدثت هذه المضاربات العقارية في غياب نظام عقاري من شأنه ضبط هذه المعاملات، لذا كان من المنطقي أن تسبب متاعب عديدة الإدارة الاستعمارية، ففي كثير من الأحيان، عندما يحاول المعمر أن يضع يده على الأرض التي ظن بأنها صارت ملكًا له يجد نفسه أمام مشاكل لا تنتهي، فقد يصطدم باعتراضات الشركاء في العقار المبيع، وقد يصطدم بحق الشفعة، أو يصطدم بعدم حيازة الحبوس، أو ادعاءات مشترين سابقين، وهكذا. ومما زاد في تعقيد الأمور أن المضاربات قد امتدت إلى أراضي القبائل، فهناك إسرائيليين قاموا بشراء عقارات بأثمان بخسة، وأعادوا بيعها للأوروبيين،[٥٤] وعندما يأتي هؤلاء لشغل الأملاك التي اشتروها أو ليعينوا عليها خماسين غرباء عن القبيلة فحينها يجدون أنفسهم في مواجهة مضايقات عديدة.

ولما حاولت الإدارة الاستعمارية تدارك الأمور، ووضع حد لهذه الفوضى وجدت نفسها قد تورطت في لعبة التشريع، فبالإضافة إلى القرارات المتعلقة بإنشاء قطاع أملاك الدولة، والاستيلاء على أملاك الأتراك والأملاك الوقفية لصالح هذا القطاع، والتي سبق توضيحها، أصدرت السلطات الاستعمارية جملة من القرارات المتعلقة بتنظيم السوق العقارية، أهم ما يمكن أن يقال عنها أنها قرارات ارتجالية أو اعتباطية تفتقر للحكمة. وفيما يلي عرض لأهم هذه القرارات:

- قرار (٩ جوان ١٨٣١) المتعلق بالاتفاقيات العرفية بين الأوروبيين والأهالي، الذي نص على أن كل اتفاقية عرفية بين الأوربيين والأهالي لا تصبح مقبولة إلا إذا كتبت باللغتين الخاصتين بالطرفين المعنيين وتوضعان متقابلتين،[٥٥] وهذا لما لاحظت الإدارة الاستعمارية بأن الكثير من الاعتداءات والشكاوى التي ترتبت عن المعاملات العقارية التي تمت بين الأهالي والأوروبيين كان سببها جهل الطرفين للغة بعضهما.
- قرار (٢١ جوان ١٨٣١)، الذي نص على أن كل العقود التي تمت في مدينة الجزائر منذ (٥ جويلية ١٨٣٠)، أو التي ستتم في المستقبل بشأن تملك عقارات تقع بالمنطقة المذكورة يجب أن تخضع، تحت طائلة الإلغاء إلى التسجيل في مصالح الدومين.[٥٦]

- قرار (٧ ماي ١٨٣٢)، نص على منع انتقال الأملاك العقارية من المسلمين إلى النصارى بعنابة، وفي مقاطعة قسنطينة، لكن سرعان ما تم إلغاؤه بموجب قرار ٨ ماي ١٨٣٣.[٥٧]
- قرار المقتصد المدني بتاريخ (٢٨ ماي ١٨٣٢)، المتعلق بالرُهون العقارية، نص على ضرورة فتح سجلات على مستوى كتابات ضبط الجزائر ووهران وعنابة، تُقيَد فيها طبقًا لأحكام القانون الفرنسي كل الرهون والبيوع العقارية الإيجارات التي تفوق مدتها تسع سنوات.[٥٨] والغريب في الأمر أن هذا القرار لم يكن مطبقًا حتى في فرنسا نفسها، إذ لم ينظم إشهار البيوع العقارية في فرنسا إلا بموجب قانون (٣ مارس ١٨٥٥).[٥٩] ولعل هذا ما دفع لآرْشي (Larcher) إلى القول بأن قرار٢٨ ماي ١٨٣٢ هو قرار غير شرعي بلا منازع.[٦٠]
- قرار المقتصد المدني بتاريخ (١ مارس ١٨٣٣)، الذي أمر كل المُلاك والحائزين والتنظيمات الدينية بتقديم عقود ملكية الأراضي التي بأيديهم إلى مديرية أملاك الدولة ضمن أجل محدد، على أن تخضع هذه العقود للتحقيق من طرف لجنة أنشأها نفس القرار، والذي نص أيضًا على أن الأراضي التي لا يُقدم أصحابها سندات ملكية، تُضم إلى أملاك الدولة باعتبارها أراضي دون مالك.[٦١]

لا شك بأن هذه القرار قد كان متعسفًا ومبالغًا فيه، خاصةً إذا أخذنا بعين الاعتبار تعدد أشكال إثبات حق الملكية لدى الجزائريين قبل الاحتلال الفرنسي،[٦٢] حيث لم يكن تحرير العقود المكتوبة هي الصيغة السائدة لدى الجزائريين، لذا يمكن القول بأن هذا القرار قد كشف عن هدف السياسة الاستعمارية في هذا الجانب، وهو نزع الأراضي من أيدي الجزائريين وبأية وسيلة.

هذه الصرامة والقسوة التي تميز بها هذا القرار جعلته غير قابل للتطبيق ميدانيًا، لذلك وجدت الإدارة الاستعمارية نفسها مجبرة على إلغائه في العام الموالي، وذلك بواسطة قرار (٢٦ جويلية ١٨٣٤)، الذي رخص فقط لإدارة الدومين أن تطلب الإطلاع على العقود، في الحالات التي تبدو لها أن هناك ملكية تابعة للدومين قد تم شغلها بطريقة غير قانونية، وإذا كانت المبررات المقدمة غير كافية، في هذه الحالة تنقل المنازعة إلى محكمة الجزائر أو إلى قاض عنابة أو وهران.[٦٣]

- كما صدرت عدة قرارات تتعلق بمنع المعاملات العقارية بين الأهالي والأوروبيين في أرزيو ومستغانم (٣ سبتمبر١٨٣٣)، في عنابة (٤ أكتوبر ١٨٣٣)، وفي مقاطعة قسنطينة بأسرها باستثناء مدينة عنابة (٢٨ أكتوبر ١٨٣٦)[٦٤] وفي مقاطعة الجزائر باستثناء منطقة محدودة جدًا حول العاصمة (١٠ جويلية ١٨٣٧)، وغيرها.

وبالمقابل صدرت عدة قرارات تتعلق برفع الحظر عن المعاملات العقارية ولكن أكثرها كان بعد سنة ١٨٤٠. وللإشارة، فإنه خلال هذه الفترة لم يتم الاعتماد على التوثيق اللاتيني الفرنسي بالتراب الجزائري، وقد أوكلت مهمة تحرير العقود إلى ضباط عسكريين، وهذا ابتداءً من سنة ١٨٣٤.[٦٥] ولما كان هؤلاء الضباط يفتقدون للكفاءة من جهة وللنزاهة من جهة أخرى فقد تورطوا بدورهم في الكثير من المعاملات المشبوهة، وهذا ما دفع بالإدارة الاستعمارية إلى إصدار قرار (٢٤ أفريل ١٨٣٤)، الذي يمنع على الموظفين المكلفين بتحرير العقود إجراء معاملات عقارية من هذا النوع.[٦٦]

إن القرار الذي اتخذته الإدارة الاستعمارية بشأن إسناد مهمة الموثق إلى ضباط الجيش، رغم علمها بأنه إجراء غير قانوني[٦٧] يثبت نيتها في السيطرة على الجزائر والاستيلاء على كل شيء وبشتى الوسائل. هذه العينة من القرارات التي أصدرتها السلطات الاستعمارية خلال بداية الاحتلال تعكس رغبتها في تجريد الجزائريين من أغلى ما يملكون، وهي الأرض، ووضعها في خدمة الاستيطان الأوروبي، الذي صارت ترى فيه أنجع وسيلة لتثبيت هيمنتها الاستعمارية على الجزائر.

رابعًا: فرنسا تضع الأرض الجزائرية في خدمة الاستيطان الأوروبي

لقد اتفق رجال الإدارة الاستعمارية، المدنيون منهم والعسكريون، على أن الاستيطان هو الوسيلة الكفيلة بتحقيق الأهداف الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، والمتمثلة في تثبيت الهيمنة الاستعمارية على كافة أنحاء البلاد وقمع حركات المقاومة، ثم تفكيك أواصر المجتمع الجزائري وتفتيته وتجريد الفرد الجزائري من مقوماته الشخصية والحضارية، ثم دمجه في الأخير في المجتمع الغربي، وهذا ما يسمح في النهاية بتسخير كل الطاقات المادية والبشرية الجزائرية في خدمة الأغراض الاستعمارية الرأسمالية.

لذلك تعالت أصوات الفرنسيين الداعين إلى ضرورة فتح باب الهجرة الاستيطانية الأوروبية إلى الجزائر نذكر منها ما صرح به صباتيي (Sabatier)، الذي كان من المتحمسين والداعين إلى ضرورة الاحتفاظ بالجزائر واستعمارها، حين قال: "يجب أن لا ننسى بأن فرنسا لها فائدة كبير جدًا في جلب وتثبيت أعداد معتبرة من السكان الفرنسيين في الجزائر، ذلك لأنها الوسيلة الوحيدة التي تمكنها من تثبيت هيمنتها على شمال إفريقيا، ويجب عليها أن تحقق ذلك الآن وليس بعد نصف قرن لأنه سيكون قد فات الأوان".[٦٨] وهو نفس ما ذهب إليه الجنرال بيجو حينما أكد بأن: "الغزو سيكون عقيمًا إذا لم يتبع بالاستيطان".[٦٩]

من أجل إنجاح عملية الاستيطان وجلب العدد الكافي من المستوطنين، كان لابد على الإدارة الفرنسية من تقديم الإغراءات والمزايا التي من شأنها تحويل خط الهجرة من أمريكا نحو الجزائر، وقد وجدت بأن أفضل إغراء كفيل بتحقيق هذا الهدف هي الأرض، نظرًا لما لها من أهمية في العملية الاستعمارية، حيث قال عنها أحد الفرنسيين بأنها تمثل: "المادة الأولية لعملية الاستعمار".[٧٠] بهدف تمكين الأوروبيين من الأراضي الجزائرية، عملت الإدارة الاستعمارية منذ الأيام الأولى للاحتلال على نزع الأراضي من أيدي الجزائريين

دورية إلكترونية .مُحكّمة .ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

بشتى الطرق القانونية وغير القانونية، وفي هذا السياق صرح أحد رجال الاستعمار المتحمسين: "ليس لدينا الوقت للحديث عن الحقوق... نزع الملكية من الجزائريين هي الشرط الأول، الشرط الذي لا يمكن تجنبه من أجل استيلاء الفرنسيين على الأرض".[٧١]

كان الماريشال كلوزيل من أكثر الضباط تحمسًا لفكرة الاستيطان الأوروبي في الجزائر، لذلك دعا منذ ١٨٣٠ إلى تأسيس مستوطنة نموذجية بإفريقيا لاستغلال حوش حسن باشا، الذي تبلغ مساحته ألف هكتار، والذي يقع على ضفاف وادي الحراش، وقد منح هذا الحوش إلى شركة مساهمة في شكل امتياز بثمن سنوي قدره واحد فرنك للهكتار لمدة تصل إلى ٢٧ سنة،[٧٢] لكن هذه المحاولة سرعان ما فشلت عندما تبين بأن الأرض التي خُصصت للشركة ليست شاغرة، وأن كل قطعة منها كانت بحوزة جزائري، لكن كلوزيل لم يفشل، وحاول أن يقدم المثل للأوروبيين فاشترى بنفسه ثلاثة أحواش وحاول استغلالها لحسابه الخاص.

لكن سياسة الاستيطان الحر فشلت لعدة أسباب منها حالة الحرب القائمة في معظم أنحاء البلاد، وانعدام وسائل الاتصال والتهيئة العمرانية، فضلاً عن جهل المستوطنين الأوروبيين بطبيعة البلاد وأهلها، كما أن الكثير منهم كانوا من الحرفيين والمرتزقة الذين كان هدفهم المضاربة فقط قصد جمع الثروة، لذلك عملت الإدارة الاستعمارية على تبني سياسة الاستيطان الرسمي. ترجع أولى محاولات الاستيطان الرسمي المدعم من طرف السلطة الاستعمارية إلى سنة ١٨٣٢، حين قدمت إلى ميناء الجزائر سفينة تحمل (٤٠٠) مهاجر من جنسيات ألمانية وسويسرية، قامت السلطات الاستعمارية بتقسيمهم إلى مجموعتين، الأولى تضم (٥٠) عائلة تم إسكانها في دالي إبراهيم، ووزعت عليها قطعا أرضية بلغت مساحتها الإجمالية (٢٢٧) هكتارًا، والثانية كانت تتألف من (٢٣) عائلة تم إسكانها في القبة ووزعت عليها (٩٣) هكتارًا من الأراضي،[٧٣] لكن هذه المحاولة باءت بالفشل أيضًا، لكون هؤلاء الوافدين يفتقرون للإمكانات المادية اللازمة لخدمة الأرض، كما أن أغلبهم ليسوا من العائلات الفلاحية.

في سنة ١٨٣٣ زارت اللجنة الإفريقية الجزائر، وقد حظيت مسألة الملكية العقارية باهتمام كبير ضمن أعمال هذه اللجنة، حيث أوصت بضرورة التعرف على أملاك الدومين وتسهيل انتقالها إلى أيدي المستوطنين. وقد أوصت هذه اللجنة في تقريرها النهائي بضرورة الاحتفاظ بالجزائر، وبناء على هذا التقرير، صدرت أمرية (٢٢ جويلية ١٨٣٤) التي نصت على أن المناطق الواقعة تحت سيطرة القوات الفرنسية "أملاكًا فرنسية في شمال إفريقيا"، وبذلك تكون هذه الأمرية قد أعطت دفعًا قويًا للمستوطنين، الذين تأكدوا بأن فرنسا لن تتخلى عنهم.

وفي هذه الأثناء قدمت إلى الجزائر مجموعة من الأرستقراطيين الفرنسيين المعارضين لملكية جويلية، وهم الذين سماهم الجنرال بيجو "المعمرون ذوو القفازات الصفراء"،[٧٤] وهي تسمية تحمل سخرية من طرف بيجو، وقد سمحت لهم الأموال التي اصطحبوها معهم من شراء بعض الأحواش المحيطة بمدينة الجزائر بطرق غامضة. وقد لعب هؤلاء المعمرون الأثرياء دورًا هامًا في تثبيت الاستعمار، حيث ساهموا في جلب عائلات الفلاحين من فرنسا، ومن أشهر هؤلاء المعمرين نذكر أوغستين دي فيالار (Augustin De viallar)، الذي أنفق سنة ١٨٣٤ مليون فرنك من أجل إسكان بعض العائلات الفرنسية، حيث اشترى مع صديقه دي طوناك (De Tonnac) ٨٥ هكتارًا في الساحل بتقصراين، و(١٨٠) هكتارًا في القبة، ومساحات أخرى في بوزريعة وبئر مراد رايس.[٧٥]

عندما عُين كلوزيل حاكمًا عامًا على الجزائر سنة ١٨٣٥ عرفت حركة الاستيطان دفعًا جديدًا، حيث عمل على تدعيم الاستيطان الرسمي والحر على حد سواء، وقد جاء في خطابه الذي وجهه للأوروبيين في (١٠ أوت ١٨٣٥) "لكم أن تنشئوا من المزارع ما تشاءون، ولكم أن تستولوا عليها في المناطق التي نحتلها، وكونوا على يقين بأننا سنحميكم بكل ما نملك من قوة... وبالصبر والمثابرة سوف يعيش هنا شعب جديد وسوف يكبر ويزيد بأسرع مما كبر وزاد الشعب الذي عبر المحيط الأطلسي واستقر في أمريكا منذ بضعة قرون".[٧٦] وفي سنة ١٨٣٦ قرر كلوزيل إنشاء مستوطنة بوفاريك، فكانت أول قرية استيطانية في الجزائر، وقد تم توزيع (٥٦٢) قطعة أرضية على المعمرين الوافدين إليها، مساحة الواحدة منها ثُلث هكتار، أما حوش الشاوش وحوش بويعقب فقد تم تخصيصهما لإنشاء (١٧٣) قطعة فلاحية من (٤) هكتارات،[٧٧] وقد تم منح هذه الأراضي وفق نظام الامتياز المجاني (Concession Gratuite).

رغم المساعدات التي قدمها كلوزيل للمستوطنين من أراضي وآلات فلاحية وحيوانات تشجيعًا لهم على الاستقرار بأراضيهم واستغلالها، إلا أن هذه السياسة لم تحقق نجاحًا كبيرًا، بسبب شراسة المقاومة من جهة، ولعدم تأقلم هؤلاء المستوطنين مع الظروف المناخية للمنطقة من جهة أخرى. هذه التجربة الفاشلة للاستيطان الرسمي جعلت الإدارة الاستعمارية تتجه إلى أصحاب الإمكانات المادية، فشجعت الاستيطان الحر، ففي سنة ١٨٣٧ تم عرض أراضي الدومين، التي نتجت عن مصادرة أراضي البايلك وأراضي الأوقاف، للبيع بسعر وسطي قدر بـ (٤٨) فرنك للهكتار الواحد،[٧٨] ثم تم تخفيضه إلى (٣٨) فرنك بالمناطق الداخلية والريفية، ومع ذلك لم يحقق الاستيطان الريفي أهدافه، حيث ظل بطيئًا طيلة هذه الفترة.

رغم الجهود التي بذلتها الإدارة الاستعمارية طيلة هذه العشرية، إلا أن الاستيطان لم يحقق النتائج المرجوة منه، حيث لم يتجاوز عدد المستوطنين خلال كل هذه الفترة ٢٥ ألف شخص، يشكل الفرنسيون منهم نسبة (41.5 %)، والإسبان (٣٢ %)، والباقي من الإنجليز والإيطاليين وغيرهم.[٧٩] وقد تلقى الاستيطان ضربة موجعة على يد المقاومة الجزائرية، ففي (٢١ نوفمبر ١٨٣٩) تجددت الحرب

دورية إلكترونية .مُحكّمة .ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

بين الجيش الفرنسي وقوات المقاومة الجزائرية بقيادة الأمير عبد القادر، حيث هاجمت قوات هذا الأخير مزارع المستوطنين في متيجة، ليس فقط من طرف سكان حجوط، ولكن من طرف القبائل المجاورة، التي لبت نداء الجهاد، ومن مجموع (١٥٠٠) مستوطن، (١٠٠) منهم قطعت رؤوسهم، وخلال الثلاثي الثاني من سنة ١٨٣٩ دخل ثلثا المستوطنين مستشفى الجزائر.[٨٠]

وحتى الجهاد استغلته الإدارة الاستعمارية كذريعة لانتزاع الأراضي من أيدي الجزائريين وتوزيعها على المستوطنين، فقد نصت أمرية (٣١ أكتوبر ١٨٣٥) على أن أملاك الأتراك المهاجرين أو المعادين لفرنسا، وأراضي القبائل الثائرة سيتم حجزها وهذه المصادرات الأولى وفرت للاستيطان (٥٧٧) عقارًا.[٨١] أما على إثر مقاومة حجوط سنة ١٨٣٩، فقد تمت مصادرة ١٦٨٠٠٠ هكتار من الأراضي.[٨٢]

أمام الضربات التي تلقاها الاستيطان الريفي، خاصةً بعد امتداد مقاومة الأمير عبد القادر إلى سهول متيجة، أمر الحاكم العام الماريشال فالي بإدخال المستوطنين إلى مدينة الجزائر ولو بالقوة، وفي نفس الوقت، قرر فالي بناء على قرارات ٢٠ سبتمبر، و١ أكتوبر ١٨٤٠، بأن الأراضي المصادرة في البليدة وشرشال سوف تُستغل في خدمة الاستيطان، ونظرًا للنتائج المتواضعة التي حققها الاستيطان خلال هذه العشرية قررت الإدارة الاستعمارية التخلي عن سياسة الاحتلال الجزئي، وتبني سياسة جديدة، هي سياسة الاستعمار الكلي للبلاد، وهذا تماشيًا مع متطلبات الاقتصاد الفرنسي الذي عرف انتعاشًا في هذه الفترة وخاصةً في الميدان الصناعي، وهذا ما يبرز قوة العوامل الاقتصادية في توجيه السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر.

خاتِمَة

من خلال هذا البحث خلصنا إلى جملة من النتائج يمكن توضيحها في النقاط التالية:

- أن فرنسا قد جاءت إلى الجزائر وهي تحمل مشروعًا استعماريًا استيطانيًا بغيضًا، والدليل على ذلك، أنها قد عملت على الاستيلاء على الأراضي الجزائرية منذ بداية الاحتلال.
- أن عمليات السّلب والنّهب وانتهاك الحرمات والاعتداء على الأملاك التي ارتكبها جنود الاحتلال في حق الشعب الجزائري، وهي أمور، التزم قائد الحملة الفرنسية دي بورمون، باحترامها، وأقسم على ذلك بشرفه أثناء توقيع معاهدة الاستسلام مع الدّاي حسين في (٥ جويلية ١٨٣٠) في الجزائر، كل هذا يثبت بأن فرنسا قد ضربت ببنود هذه المعاهدة عرض الحائط، ويكشف عن نواياها العدوانية الاستعمارية.
- أن فرنسا قد اعتبرت نفسها الوريث الشرعي للسلطة التركية في الجزائر، ويبدو ذلك من خلال استيلائها المبكر على الأملاك التي كانت بيد المسؤولين الأتراك.
- أن التسهيلات والتحفيزات التي منحتها فرنسا للأوروبيين الراغبين في الهجرة إلى الجزائر، يبين بأن فرنسا قد أدركت بأن تشجيع الاستيطان هو أفضل وسيل لتثبيت الهيمنة الاستعمارية.

دورية إلكترونية .مُحكّمة .ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

الهَوامِشُ:

(1) A.M. Perrot, *La conquête d'Alger*, H. Langlois Fils éditeur, Paris, 1930, p. 134, et voir aussi: Camille Rousset, *la conquête d'Alger*, Paris, 1879, p.218.

(2) Robert Estoublon et Adolphe Lefébure, *code de l'Algérie annoté*, tome 1, (1830 - 1895), Adolphe Jourdan Librairie, Alger,1896, p.1.

(3) Eugene Robe, *essai sur l'histoire de la propriété en Algérie*, imprimerie de Dagand, Bône, 1849, p.7.

(4) Bulletin *Officiel du Gouvernement de l'Algérie*, 1830 - 1834, p.10.

(5) Robert Estoublon et Adolphe Lefébure, op.cit., p.2.

(6) Ibid.

(٧) الجنرال بيرتزين، خلف كلوزيل على رأس الجيش الفرنسي في الجزائر في ٢٠ فيفري ١٨٣١، بقي في منصبه نحو عشرة أشهر، حيث عزل في أواخر ديسمبر من نفس السنة، وقد اتهم بالليونة والضعف من جانب الإدارة الفرنسية.

(8) Ahmed Henni, *la colonisation agraire et le sous-développement en Algérie*, Société Nationale d'édition et de diffusion, Alger, 1981, P. 15.

(9) Emile Larcher, *traité élémentaire de législation Algérienne*, tome 3, 2eme édition, Adolphe Jordan, Alger, 1911, p.29.

(١٠) أنظر: النص الكامل لقرار ٨ سبتمبر ١٨٣٠ في:

Bulletin Officiel du Gouvernement de l'Algérie (1830 - 1834), pp.8 – 10.

(١١) فقد أصدر كلوزيل قرارا بتاريخ ٣١ ديسمبر يقضي بضم أملاك الحاج أحمد باي قسنطينة إلى أملاك الدولة.

(12) M. Blanqui, *Algérie, Rapport sur la situation économique de Nos possessions dans le Nord de L'Afrique*, W. Coquebert, éditeur, Paris, 1840, p.28.

(١٣) مغنية الأزرق، **نشوء الطبقات في الجزائر**، ترجمة سمير كرم، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٠، ص٢٣٢.

(14) *Djilali* Sari, *la dépossession des Fellahs (1830 - 1962)* Société Nationale d'édition et de diffusion, Alger, 1975, p.9.

(١٥) **ابن العنابي**: اسمه الكامل محمد بن محمود بن محمد بن حسين، المعروف بابن العنابي، فقيه جزائري، ورائد من رواد التجديد في العالم الإسلامي، ولد سنة ١٧٧٥، من أسرة جزائرية عريقة، تولى بعض الوظائف في النظام التركي منها منصب القضاء الحنفي، كان يشغل منصب مفتي مدينة الجزائر عند بداية الاحتلال. كان من اشد المعارضين لسياسة الجنرال كلوزيل الرامية إلى الاستيلاء على أملاك الأوقاف و المساجد، لذلك قرر هذا الأخير التخلص منه، حيث ألقي عليه القبض وتم سجنه وأهينت أسرته بتهمة التآمر ضد الفرنسيين، ثم قرر كلوزيل نفيه من الجزائر، فاضطر إلى الهجرة إلى مصر أواخر سنة ١٨٣١، ومكث في الإسكندرية حتى وفاته سنة ١٨٥١. للمزيد حول شخصية ابن العنابي أنظر: أبو القاسم سعد الله، **ابن العنابي، رائد التجديد الإسلامي**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٧٧.

(16) *Estoublon et Lefébure*, op.cit., p.2.

(١٧) خديجة بقطاش، **"أوقاف مدينة الجزائر بعد الاحتلال الفرنسي ١٨٣٠"**، مجلة الثقافة، العدد (٦٢)، مارس- أفريل ١٩٨١، ص٧٦. نقلاً عن: ميشال هابار (Michel Habart).

(18) *Bulletin Officiel du Gouvernement de l'Algérie* (1830 - 1834), p.51

(19) Aumerat, *la propriété urbaine à Alger*, in Revue Africaine, tome 4٢, Année 1898, p.172.

(20) *Estoublon et Lefébure*, op.cit., p.2.

(21) Bulletin *Officiel du Gouvernement de l'Algérie* (1830 - 1834), p.52.

(٢٢) تراجع كلوزيل عما جاء في المادة الأولى من قرار (٨ سبتمبر ١٨٣٠) بشأن أوقاف مكة والمدينة، حيث أبقى على تسيير هذه الأوقاف من طرف وكلاء مسلمين، على أن تختارهم وتراقبهم السلطة الفرنسية.

(23) Aumerat, op.cit., p.177.

(٢٤) ناصر الدين سعيدوني، **"الوقف ومكانته في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالجزائر أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي"**، مجلة الأصالة، العدد ٨٩ - ٩٠، الجزائر، ١٩٨١، ص ١٠٢.

(٢٥) موسى عاشور، **"أساليب الاستعمار الفرنسي في الاستيلاء على الأوقاف"**، أعمال الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (١٨٣٠- ١٩٦٢)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، ٢٠٠٧، ص٧٦.

(٢٦) خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص٧٨.

(٢٧) إبراهيم مياسي، **"الاستيطان الفرنسي في الجزائر"**، مجلة المصادر، العدد الخامس، صيف ٢٠٠١ ، ص١١٥.

(٢٨) أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، الجزء الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٩٢، ص ٦٦.

(٢٩) من أهم الكتابات الفرنسية التي تطرقت للمصير الذي آلت إليه المؤسسات الدينية، أنظر: الدراسات المنشورة في **المجلة الإفريقية** لكل من:

Albert Dévoulx, *les édifices religieux de l'ancien Alger*, in Revue Africaine, plusieurs tomes Aumérat , la propriété urbaine à Alger, in Revue Africaine, tomes 41et 42.

(٣٠) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص٧٥.

(31) Yver Georges, *Si Hamdan Ben Othman Khodja*, in Revue Africaine, tome 57, Année 1913, p.135.

(32) Aumerat , *la propriété urbaine à Alger*, in Revue Africaine, tome 42, Année 1898, p.182.

(٣٣) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص٧٦.

(٣٤) المرجع نفسه، ص٧٩.

(٣٥) المرجع نفسه، ص٨٠.

(٣٦) موسى عاشور، المرجع السابق، ص٧٩.

(37) Louis De Baudicour, *la colonisation de l'Algerie*, ses éléments, Jacques Le coffre et C. Librairie-éditeurs, Paris, 1856, p.409.

(٣٨) احميدة عميراوي، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث**، الطبعة الثانية، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ٢٠٠٤، ص٤٠.

(39) *Eugene Robe*, op.cit., p.8.

(٤٠) تشكلت اللجنة الإفريقية بناءً على موافقة الملك لويس فيليب بتاريخ (٧ جويلية ١٨٣٣)، كانت مكلفة بإعداد تقرير مفصل عن أوضاع الجزائر في شتى المجالات، واقتراح الحلول بشأن مستقبل الاستعمار الفرنسي بهذه البلاد. زارت هذه اللجنة عدة مدن جزائرية منها الجزائر، وهران، عنابة، بجاية، عقدت عدة لقاءات بكل من الجزائر وفرنسا خلال سنتي ١٨٣٣،١٨٣٤، التقت خلالها بعدة ممثلين عن كل من الأهالي والمستوطنين واليهود، قدمت تقريرها النهائي إلى الحكومة الفرنسية بتاريخ (١٠ مارس ١٨٣٤). للمزيد حول هذه اللجنة أنظر: أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)**، الطبعة الثالثة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٨٢، ص ٩٧ – ١٣١.

(41) V. A. Dieuzaide, *Histoire de l'Algérie*, 1830 -1878 tome 1, Imprimerie de l'Association Ouvrière , Oran , 1880, p.365.

(٤٢) فرحات عباس، **ليل الاستعمار**، ترجمة أبو بكر رحال، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، ص٩٥.

دورية إلكترونية .مُحكّمة .ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

(٤٣) **الماريشال كلوزيل** (Clauzel Bertrand): ولد سنة ١٧٧٢ في ميرايبو في فرنسا، تقلد عدة رتب في الجيش الفرنسي إلى أن صار جنرالاً سنة ١٨٠٧، كان من أنصار نابليون الأول، شارك في ثورة جويلية ١٨٣٠، تولى قيادة الجيش الفرنسي في الجزائر بعد رحيل دي بورمون في أوت ١٨٣١، إرتقى إلى رتبة ماريشال فرنسا في نفس السنة، عُين حاكمًا عامًا على الجزائر من أوت ١٨٣٥ إلى جانفي ١٨٣٧، ثم عُزل من منصبه وعاد إلى باريس وبقي هناك حتى وفاته سنة ١٨٤٢.

(٤٤) أندري برنيان وآخرون، **الجزائر بين الماضي والحاضر**، ترجمة نخبة من الأساتذة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٤، ص٣٣٢.

(45) Blanqui, op.cit., p.23.
(46) Eugene Robe, op.cit., p.14.
(47) Louis de Baudicour, op.cit., p.410.
(48) M. Laynaud, *Notice sur la propriété foncière en Algérie*, Giralt Imprimeur- photograveur, Alger, 1900, p.24.
(49) Louis de Baudicour, op.cit., p.410.
(50) Ernest Lalanne, *La France et ses colonies au 19 siècle*, Alcide Picard ET kaan éditeurs, Paris, sans date, p.58.
(51) Henri Fourrier, *la colonisation officielle et les* concessions *de terres domaniales en Algérie*, M. Giard et B-Riere, Paris,1915, p.38.
(52) De Peyrimhoff, *Enquête sur les résultats de la colonisation officielle de 1871 à 1895*, tome 1, Imprimerie Torrent, Alger, 1906, p.17.
(53) Blanqui, op.cit., p.24.
(54) Emile Larcher, op.cit., p.33.
(55) Bulletin Officielle du Gouvernement de l'Algérie (1831-1834), p.104.
(56) Laynaud, op.cit., p.25.
(57) Emile Larcher, op.cit., p.33.

(٥٨) رشيد فارح، **"المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية أثناء فترة الاحتلال وأثر ذلك على البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري"**، أعمال الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (١٨٣٠- ١٩٦٢)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، ٢٠٠٧، ص٩٦.

(٥٩) المرجع نفسه.

(60)Emile Larcher, op.cit. , p.30.
(61) Arthur Girault, *Principes de colonisation et de législation coloniale*, tome2 ,2eme édition, Paris, 1904, p.580.

(٦٢) يمكن إثبات حق الملكية بواسطة عقود ملكية محررة من طرف كتاب لا يتمتعون بالصفة الرسمية. وقد كانت هذه العقود المكتوبة قليلة، وفي حالة عدم توفرها فإن الشهرة تكفي للشهادة بالحيازة الطويلة للأرض، ولا يمكن لأي شخص أن يشكك في هذا الحق في الملكية. كما يمكن إثبات الملكية بواسطة إحاطة القطع الأرضية بمعالم حدودية بارزة مثل إحاطتها بسياج.

(63) Emile Larcher, op.cit. , p.31.
(64) M. P. De Ménerville, *Dictionnaire de la législation Algérienne*, tome 1 (1830 - 1860), Paris, 1866, p.644.

(٦٥) الطاهر ملاخسو، **"نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية بالجزائر (١٨٣٠ - ١٩٦٢)"**، أعمال الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (١٨٣٠ - ١٩٦٢)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، ٢٠٠٧ ، ص ٣٠.

(66) Eugene Robe, op.cit. , p.15.

(٦٧) لقد أكدت الغرفة المدنية الفرنسية بتاريخ ٩ مارس ١٨٤٢ عدم شرعية عمل هؤلاء الموثقين، بناء على قانون فانتوز، الذي يحدد الأشخاص الذين تتوفر فيهم شروط ممارسة مهنة التوثيق. أنظر: الطاهر ملاخسو، المرجع السابق، ص٣٠.

(68) E. Sabatier, *quelques mots sur l'Algérie*, Imprimerie Henry Michel, Nimes, 1892, p.19.
(69) Pierre Montagnon, *Histoire de l'Algérie*, des Origines à Nos Jours, édition Pygmalion/ Gérard Watelet, Paris, 1998, p.180.
(70) Charles Benoist, Enquête Algérienne, *Lecène Oudin et Cie* éditeurs, Paris, 1892, p.11.
(71) Ahmed Henni, op.cit., P.18.
(72) Henri Fourrier, op.cit., pp.8 -10.
(73) Louis de Baudicour, op.cit., pp.116 – 117.
(74) Pierre Montagnon, op.cit. , p. 181.
(75) Pierre Goinard, *L'Algérie, l'œuvre Française*, édition Robert Laffont, Paris, 1984, p.99.

(٧٦) مصطفى الأشرف، **الجزائر الأمة والمجتمع**، ترجمة حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٣، ص٨٠.

(77) De Peyrimhoff, op.cit. p.18.

(٧٨) صالح عباد، **الجزائر بين فرنسا والمستوطنين، ١٨٣٠ - ١٩٣٠**، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، ١٩٩٩، ص١٤.

(٧٩) المرجع نفسه.

(80) Pierre Goinard, op. cit. ,p.100.
(81) A. Bleu, *la propriété des Colons en Algérie*, Durand et Pedone - Lauriel éditeurs, Paris, 1894, p.13.
(82) Pierre Montagnon, op.cit. , p.181.

دورية إلكترونية .مُحكّمة .ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449